

المؤتمر العام

الدورة السادسة عشرة

فيينا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ إعلان ليما: صوب تحقيق التنمية

الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تنفيذ إعلان ليما: صوب تحقيق التنمية الصناعية

الشاملة للجميع والمستدامة

تقرير من المدير العام

وفقاً لقرار المؤتمر العام م ع-١٥/ق-١، تفيد هذه الوثيقة عن مساعدة اليونيدو للدول الأعضاء على تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتقديم معلومات عن نهج اليونيدو الاستراتيجي بشأن الشراكات. كما تتضمن هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن اليونيدو وخطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. ووفقاً لمقرر المجلس م ت ص-٤٣/م-٨ (ي) وخطة التنمية لعام ٢٠١٥، تقدم هذه الوثيقة عرضاً لخطة عمل لدعم ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كمتابعة ملموسة للأهداف الإنمائية المتعلقة بالصناعة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يتوافق مع مقرر المجلس م ت ص-٤٣/م-٨ (ي).

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١ - اعتمد المؤتمر العام لليونيدو في دورته الخامسة عشرة، المعقودة في ليما، بيرو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إعلان ليما: صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة (م ع-١٥/ق-١). ويحدد الإعلان الأولويات الإنمائية للمنظمة في السنوات المقبلة، مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وهذه التنمية تعالج جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي: الإنصاف الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة. ومن الجوانب المركزية لإعلان ليما تركيز الاهتمام على تدعيم الشراكات الموجودة وإقامة شراكات جديدة. وهذا يلزم أن يعالج على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، مع إشراك جميع الجهات المعنية إشراكاً تاماً، ولا سيما ممثلو القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

٢ - وبغية تحديد نهج جديد للمنظمة بشأن الشراكة، أجرت اليونيدو مشاورات مستفيضة مع الجهات المعنية أثناء ملتقيين بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عُقدتا في عام ٢٠١٤. والمغزى الرئيسي لنموذج الأعمال الخاص بالشراكات هو حشد شركاء خارجيين واستغلال الموارد الإضافية استغلالاً مجزياً من أجل تعجيل خُطى تلك التنمية في الدول الأعضاء. ويتمثل دور اليونيدو؛ إلى جانب ما تقدمه من مساعدة تقنية، في العمل كميسرٍ ومنسقٍ لهذه العملية، إذ تعمل بشكل مباشر مع الحكومات والشركاء على صوغ وتنفيذ استراتيجية لدعم جهود التصنيع الوطنية.

ثانياً - أعمال نهج الشراكة: برنامج الشراكة القطرية

٣ - إعمالاً لنهج الشراكة، استحدثت اليونيدو نوعاً جديداً من حزم المساعدة للدول الأعضاء فيها، هو برنامج الشراكة القطرية. ويؤامم برنامج الشراكة القطرية مع أولويات التصنيع الوطنية للبلد المستفيد ومع البرامج الوطنية ذات الصلة بدفع خُطى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. كما يؤامم البرنامج مع أولويات مؤسسات التمويل الإنمائي التي تقدم تسهيلات ائتمانية لتنمية البنى التحتية الكبيرة الحجم، مثل المناطق الصناعية، وكذلك مع أولويات المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقدم تمويلاً لاستثمارات القطاع الخاص. وثمة شركاء آخرون في برنامج الشراكة القطرية، منهم منظمات الأمم المتحدة الشقيقة والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص.

٤ - ونظراً لوجود مجموعة متزايدة التعقد من الجهات الفاعلة والاستراتيجيات ووسائل التدخل، فمن المهم أن يكون هناك تنسيق جيد بين الأنشطة وتدفعات الموارد. وبرنامج الشراكة القطرية يجمع بين الجهات الفاعلة من خلال منصة تجمع بين الجهات المعنية المتعددة للتنسيق بين مساهماتها والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل. ومن ثم، يلزم وجود آلية تنسيق وطنية متينة لإدارة ما ينطوي عليه برنامج الشراكة القطرية من شراكات معقدة. ولذلك، تُنشأ فرقة عمل يلتقي فيها أهم الشركاء في البرنامج تحت قيادة حكومة البلد المعني. وتتولى فرقة العمل، بالتعاون مع اليونيدو، مسؤولية التنسيق الإجمالي وتحديد أولويات المشاريع والبرامج وتوزيع الموارد المخصصة لتنفيذ برنامج الشراكة. وتتولى فرقة العمل أيضاً رصد سير التنفيذ لضمان تحقيق النتائج المنشودة.

٥ - وأثناء الملتقى الثالث بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٥ على هامش المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا، حظيت اليونيدو بتأييد إجماعي لنهجها القائم على الشراكة المتعددة الجهات ولنموذجها القائم على برنامج الشراكة القطرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقترحة. وقد اعترف بهذا التأييد في الوثيقة الختامية للمؤتمر المذكور أعلاه. ورحبت خطة عمل أديس أبابا بـ"التعاون المفيد بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو، من أجل الارتقاء بالروابط بين تنمية البنى التحتية والتصنيع الشامل للجميع والمستدام والابتكار". ويجري تجريب برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا والسنغال.

"إنني أحيي اليونيدو وحكومتَي إثيوبيا والسنغال لما أبدتاه من تفانٍ وما بذلتاه من عمل شاق من أجل النهوض بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام في بلديهما من خلال برنامج الشراكة القطرية. فقد قدمنا لنا نموذجاً لكيفية التشارك معاً لتعجيل خطى الاستثمار العمومي واجتذاب تمويل خاص للاستثمار في القطاعات الصناعية الرئيسية. ويمكن لبرنامجي الشراكة القطرية هذين أن يقدموا نموذجاً يحتذى به لتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة أيضاً."

— السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في الملتقى الثالث بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أديس أبابا، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

برنامج الشراكة القطرية: إثيوبيا

٦ - يركز برنامج الشراكة القطرية الخاص بإثيوبيا على إنشاء صناعات تحويلية خفيفة، خصوصاً في مجال تجهيز الأغذية الزراعية، والمنسوجات والثياب، والجلود والمنتجات الجلدية.

وقد اختيرت هذه القطاعات بسبب ما يمكن أن توفره من فرص للعمل، ولارتباطها القوية بالقطاع الزراعي، وما تنطوي عليه من إمكانات للتصدير ولاستثمارات القطاع الخاص. كما أن برنامج الشراكة القطرية يدمج بين التدخلات المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات تبعاً للأولويات التي تحددها الحكومة. وقد أدرجت جميع مكونات البرنامج في خطة النمو والتحول، وهي أهم وثيقة إثيوبية خاصة بالسياسات، مما يثبت امتلاك الحكومة للبرنامج.

٧- وقد أنشئ هيكل إداري لبرنامج الشراكة القطرية، يشمل وحدة لإدارة مشاريع البرنامج ولجنة توجيهية مشتركة رفيعة المستوى تضم ممثلين للوزارات المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي وسائر الشركاء الإنمائيين. وتتمثل ولاية اللجنة التوجيهية، التي تتولى قيادتها وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، في حشد الموارد اللازمة للبرنامج وتخصيصها. كما شكلت فرقة عمل تقنية وطنية لكي توفر إرشادات استراتيجية لتنفيذ البرنامج. وتتولى وزارة الصناعة قيادة فرقة العمل، التي تضم ممثلين من مختلف المؤسسات الوطنية.

٨- وأُنجزت دراسات الجدوى لحظائر الصناعات الزراعية المتكاملة الكبيرة الأربع ولما يرتبط بها من مراكز لتحويل الأرياف (تُقدَّر تكاليف المشروع بنحو ٨٠٠ مليون دولار)، وهي الآن قيد المراجعة من جانب الجهات المعنية. كما وضعت الصيغة النهائية لدراسة جدوى وخطة تسيير أعمال لإنشاء محطة مركزية لمعالجة النفايات في مُجمَع "Modjo Leather City (MLC)" (تقدَّر تكاليف المشروع بنحو ٦٠ مليون دولار). ويجري حالياً حشد التمويل من الشركاء الإنمائيين ومؤسسات التمويل الإنمائي لإنشاء البنية التحتية لمُجمَع MLC. وإلى جانب ذلك، استُهل برنامج لبناء القدرات لصالح وزارة الصناعة وثلاث مؤسسات وطنية.

٩- وأُعدت وثائق مشاريع شاملة لمختلف مكونات البرنامج، بما في ذلك لاستغلال المنتجات الثانوية للمسالخ ولتنمية قطاع صيد الأسماك ولبناء قدرات المؤسسات القطاعية الثلاث ذات الصلة ضمن نطاق وزارة الصناعة، وكذلك للمرحلة الثانية من تنمية حظائر الصناعات الزراعية المتكاملة. ويجري أيضاً التحضير لعقد ملتقى استثماري دولي يهدف إلى ترويج الاستثمار في قطاعات البرنامج ذات الأولوية الثلاثة.

١٠- وأنشئت شراكات مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا من أجل القيام بأنشطة تتعلق بتشجيع التجارة والتصدير ضمن إطار القطاعات ذات الأولوية.

إن إثيوبيا "متأهبة للاستفادة مما تمتلكه اليونيدو من تجربة وخبرة فنية وطيدة في مجال التعاون التقني من أجل تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الصناعية. وما كان يمكن لهذا التعاون مع اليونيدو أن يأتي في وقت أنسب من هذه اللحظة.

– معالي السيد هيليماريام ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا، في المنتدى الثاني بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، الذي عُقد في فيينا، يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

برنامج الشراكة القطرية: السنغال

١١- يركز برنامج الشراكة القطرية الخاص بالسنغال على صوغ السياسات الصناعية، وإنشاء حظائر صناعية ومجمّعات مركزية لتجهيز المحاصيل الزراعية من أجل تنمية سلاسل القيمة الزراعية، ودعم التدخلات الشاملة لقطاعات متعددة. وقد أطلق البرنامج رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ويترأسه رئيس وزراء السنغال.

١٢- ويدعم هذا البرنامج جعل حظيرة الصناعات المتكاملة الأولى الكائنة في ديامنياديو، جاهزة للتشغيل، وهي مشروع ذو أولوية يندرج ضمن نطاق استراتيجية التنمية الوطنية، المسماة "Plan Sénégal Emergent" (خطة سنغال الناهضة). وتساعد اليونيدو الحكومة على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي وإداري لتسيير شؤون الحظيرة. كما تعد حزمة حوافز طويلة الأمد تساعد على جذب استثمارات لجعل الحظيرة جاهزة للتشغيل. وإلى جانب ذلك، يدعم البرنامج إنشاء أول مجمّع مركزي سنغالي لتجهيز المحاصيل الزراعية. وثمة دراسات جدوى من شأنها أن تُقدّم تحليلاً لجدوى الصناعة الزراعية نماذج استثمارية في هذا المجال.

١٣- وضماناً لاتباع نهج قائم على المشاركة وشمول الجميع في بلوغ الغايات التي يستهدف البرنامج إنجازها، تقوم اليونيدو بحشد جهود الشركاء ذوي الصلة في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات وتنفيذها، بما فيها الحكومة، والمؤسسات المالية، والمصارف الإنمائية، وشركات القطاع الخاص، ورابطات القطاع الخاص، وصناديق الاستثمار، والمنظمات غير الحكومية، والمنتجون المحليون، ومنظمو المشاريع. وسوف تنظم في نهاية هذه السنة مائدة مستديرة، يلتقي فيها الشركاء ولاجئات المانحة ويترأسها وزير الاقتصاد والمالية، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة وحشد التمويل.

"من شأن تنفيذ نهج الشراكة أن يعزز التصنيع وقطاع الصناعة التحويلية، وأن يُشغّل المناطق الصناعية الخاصة وحظائر الصناعات، وأن ينشئ بني تحتية ضخمة. وفي هذا الصدد يستحدث برنامج الشراكة القطرية نماذج مبتكرة لتمويل والشراكة بهدف تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخصوصاً من خلال إنشاء فريق عامل يجمع بين الشركاء والجهات المانحة. ويترأس الفريق وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط، وهو سيتولى تنسيق شؤون الموارد المالية وغير المالية ومواءمتها وتوزيعها تبعاً لأولويات "خطة سنغال الناهضة".

– معالي السيد أمادو با، وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في السنغال، في المنتدى الثالث بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أديس أبابا، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ (نيابة عن فخامة الرئيس ماكي سال).

زيادة التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي

- ١٤- يجري صوغ أول استراتيجية عملية تضعها اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي من خلال مشاورات منفردة وتحقق منهجي من صحتها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين موقع ذلك التعاون داخلياً وخارجياً والارتقاء بتقديم الخدمات إلى المستوى الأمثل وضمان التزام جميع الجهات المعنية بذلك التعاون بأداء دور أساسي لدى إسهامها في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.
- ١٥- وقد أُدمج عنصر التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي في برنامجي الشراكة القطرية الخاصين بإثيوبيا والسنغال. ويجري إعداد منهجية تقييمية من أجل استكشاف فرص المطابقة بين ما هو مطلوب وما هو معروض من حلول جنوبية.
- ١٦- وطّدت اليونيدو أيضاً تعاونها مع بلدان "بريكس" (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا). وقد أُبرز دور المنظمة المحوري في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة إبرازاً واضحاً في إعلان قمة "بريكس" السابعة.^(١) وتساعد اليونيدو أيضاً على إنشاء منصة "بريكس" الخاصة بالتكنولوجيا، دعماً لنقل التكنولوجيا.

(١) عُقدت هذه القمة في أوف، الاتحاد الروسي، يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٧- وتشمل أنشطة الحفل العالمي الرامية إلى تعزيز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي الاستثمار في ملتقى أفريقيا^(٢) وملتقى الأمم المتحدة الخاص بالاستراتيجية الرفيعة المستوى والمتعددة الجهات المعنية.^(٣) إذ يتيح هذان الحدثان تعميم التجارب الناجحة في مجال التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي وزيادة فرص إقامة شراكات جديدة. ويمثل إنشاء بؤابة مرجعية إلكترونية تتضمن معلومات عن المتطلبات الخاصة بالصادرات إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وبلدان بريكس وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مجرد مثال واحد لنتائج أنشطة الحفل العالمي التي تضطلع بها المنظمة.

"إذا كان يُراد لليونيدو، ولسائر المنظمات الدولية، أن تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين الإنمائية المتزايدة التعقّد فمن البديهي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة حيوية لتشجيع التوصل إلى الحلول المبتكرة اللازمة [...]. ويمثل هذا التنوع في المعارف والتكنولوجيا ضرورة أساسية، لأننا نعرف أنه ليس بمقدور استراتيجية إنمائية واحدة ولا جهة فاعلة واحدة أن تتصدى لكل ما نواجهه من تحديات اجتماعية وبيئية واقتصادية."

– السيد لي يون، المدير العام لليونيدو، في كلمته الافتتاحية للمعرض العالمي للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٤: تعاون الجنوب-الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، واشنطن العاصمة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

١٨- كان لليونيدو في السنتين الماضيتين دور في إثراء وتعميق حافظة الشراكات مع القطاع الخاص. فمنذ اعتماد إعلان ليمّا، أُقيمت ١٥ شراكة جديدة شملت جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وهي: الاستدامة البيئية، والشمول الاجتماعي، وقدرة الاقتصاد على المنافسة.

(٢) اشترك في تنظيم هذا الملتقى كل من حكومة الصين وحكومة إثيوبيا ومجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الصيني وصندوق التنمية المشترك بين الصين وأفريقيا. وعُقد في أديس أبابا من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

(٣) نظم هذا الملتقى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعُقد في ماكاو، الصين، يومي ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥.

١٩- وتعمل اليونيدو مع شركة هاينكين فيما يتعلق بمبادرات صون المياه واستخدام الطاقة المتجددة والاستعانة بالمصادر المحلية. كما عقّدت شراكة مع هيئة "DNV GL - Business Assurance" من أجل الترويج لإدارة المياه إدارة مستدامة. كما أقيمت شراكات جديدة مع شركة "Royal Philips" بشأن الإنارة بمصابيح LED التي تعمل بالطاقة الشمسية، ومع شركة Dell International LLC بشأن الإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية.

٢٠- وتنفذ اليونيدو، بالتعاون مع مجموعة فولفو، برامج للتدريب المهني للميكانيكيين. كما تشاركت شركة Illycaffè مع اليونيدو من أجل المساعدة على زيادة دخل مزارعي البن. وسوف تعمل هيئة Deutsche Messe AG واليونيدو معاً على تنظيم معارض للتجارة الصناعية، مع التركيز خصوصاً على تعجيل حُطى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان الناهضة والنامية.

٢١- وثمة شراكات جديدة أخرى تضم شركات مثل: CNH Industrial NV؛ EON Reality Inc؛ Festo؛ Intel Corporation؛ Ipack-IMA؛ Matrunita Mediterranea؛ و Nomura Kohsan Company، و Yamaha Motor Co., Ltd؛ و Ltd.

"من شأن تمكين بنى تحتية لإعادة التدوير في البلدان النامية أن يعود بمنافع كبيرة على البيئة والمجتمع المحلي، وأن يسهل على شركة Dell استرجاع مواد قيّمة مُهمّلة حالياً. وإننا سنعمل مع اليونيدو على إقامة أو توسيع مرافق لإعمال ممارسات معالجة سليمة بيئياً تلي المعايير الدولية لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية وتعطي قوة دفع إضافية لاقتصاد دائري في مجال تكنولوجيا المعلومات."

– السيد ديفيد لير، المدير العام لشؤون الاستدامة في شركة Dell Inc، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

التشارك مع مؤسسات التمويل الإنمائي

٢٢- وسّعت اليونيدو في عام ٢٠١٥ حافظتها من الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي بإبرام اتفاقات تعاون مع المصرف الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الصيني.

٢٣- وضمن إطار برنامج الشراكة القطرية، تعمل اليونيدو مع البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الياباني للتعاون الدولي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٢٤- وعلى مستوى المشاريع، تنفذ اليونيدو مشروعاً خاصاً بالصناعة الزراعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من منحة مقدّمة من البنك الدولي مخصصة لوزارة المالية. وثمة منحة مشابهة مقدّمة من صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول (الأوبك) تدعم إنشاء مشروع إقليمي خاص بصيد الأسماك في أمريكا اللاتينية.

"إن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة [...] تتطلب استثمارات لا في مجال الصناعة فحسب بل وفي ما يرتبط بها من بني تحتية، مثل مرافق النقل والمنافع العامة. وهي تتطلب أيضاً سياسات واستراتيجيات وأطراً تنظيمية مصمّمة لتيسير الوصول إلى الأسواق وتوفير فرص عمل لائقة واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي والارتقاء بالتكنولوجيا وضمان الاستدامة البيئية. واعترافاً منا بتعمّد هذه التحديات، نُعيي اليونيدو على إطلاق برنامجها الخاص بالشراكة القطرية."

- السيد جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البناء الدولي، في الملتقى الثالث للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، الذي عُقد في أديس أبابا، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

"سوف يركز التعاون مع اليونيدو على بعض القطاعات ذات الأهمية الأساسية في تنمية مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خصوصاً في مجالي الطاقة والتدابير البيئية، ولكن سيولى أيضاً اهتمام كبير للأعمال التجارية الزراعية. ومن شأن عملنا معاً أن يتيح تحسناً كبيراً في استغلال التمويل المتاح استغلالاً ناجحاً."

- السيد فيرنر هوير، رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار، عند التوقيع على مذكرة التفاهم مع اليونيدو، في لكسمبرغ، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥.

مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر

٢٥- توسّعت شراكة اليونيدو مع مرفق البيئة العالمية في السنوات الماضية لتضم ثلاثة فروع تقنية. وتشمل هذه الشراكة مسائل ذات صلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تتعلق بالحد من تغيّر المناخ والتواءم معه، والمياه الدولية، والكيمياءويات. وفي السنة المالية الأخيرة، أسهمت حافظة المشاريع المشتركة بين اليونيدو والمرفق بأكثر من ٢٦ في المائة من الحجم الإجمالي للتنفيذ، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة مقارنةً بالسنوات السابقة. وتُشارك اليونيدو أيضاً في تدخّلاتٍ مميّزين جديدين للمرفق، هما "برنامج النهج المتكامل الخاص بالمدن المستدامة وبرنامج النهج المتكامل الخاص بالأمن الغذائي". وفي السنغال، قامت اليونيدو

يُدمج مساهمتها في برامج النهج المتكامل التابعة للمرفق في برنامج الشراكة القطرية التابع لليونيدو.

٢٦- واليونيدو هي في سبيلها لأن تصبح وكالة منفذة لدى صندوق المناخ الأخضر. وسوف تعمل اليونيدو مع الصندوق على الترويج لتنمية قليلة الانبعاثات وصامدة أمام تغيرات المناخ. ويمكن لهذه الشراكة أن تؤدي دوراً مهماً في ضخ موارد مالية إضافية لصالح التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان النامية.

"هناك ثلاثة قطاعات رئيسية تتطلب تحوُّلاً كبيراً، هي منظومة الطاقة ومنظومة المدن ومنظومة استخدام الأراضي. وتعمل اليونيدو مع مرفق البيئة العالمية على تحفيز التحول في هذه المنظومات المحورية الثلاث [...] باتباع نهج المنصة المتعددة الجهات المعنية، الذي يضم جميع الجهات المعنية المهمة ويستند إلى برنامج محدد مزوّد بالتمويل."

- السيدة ناوكو إيشي، كبيرة الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية ورئيسته، في المنتدى الثالث للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أديس أبابا، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ثالثاً - اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٧- اختُتمت عملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، الذي عُقد في نيويورك، من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبهذه المناسبة، اعتمدت الجمعية العامة الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"^(٤) (خطة عام ٢٠٣٠)، التي تُرسي الإطار الجديد للتنمية العالمية في السنوات الـ ١٥ القادمة.

٢٨- وتضمّن الإعلان إشارة صريحة إلى النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والتصنيع والتشارك مع القطاع الخاص باعتبارها جزءاً أساسياً من خطة عام ٢٠٣٠ ومن وسائل تنفيذها. وإدراج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، في إطار الهدف ٩ المعنون "إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتخفيف التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار"، يدمج ولاية اليونيدو العالمية صراحةً في هذا الإطار السياسي الجديد. كما أن ترابط أهداف التنمية المستدامة ونهجها الشمولي إزاء التنمية المستدامة يُظهران ما للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من صلة قوية بجميع

(٤) A/RES/70/1.

أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم فهما يعيطان اليونيدو دوراً عالمياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها واستعراضها.

٢٩- وقدّمت اليونيدو للدول الأعضاء أثناء المفاوضات الحكومية الدولية التي أفضت إلى وضع الصيغة النهائية لخطة ٢٠٣٠ دعماً كبيراً ومعلومات مهمة من خلال فريق أصدقاء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في نيويورك. وكانت المنظمة حاضرة أيضاً في جميع الاجتماعات ذات الصلة التي أفضت إلى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، كما عقّدت على هامش المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، مثلما سبق ذكره في الفقرة ٥، ملتقاها الثالث للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة الذي تناول مسألة تمويل تلك التنمية. وإلى جانب ذلك، نظمت اليونيدو أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ حدثاً جانبياً رفيع المستوى تحت عنوان "إعمال خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تصنيع أفريقيا"، أهاب بجميع الجهات المعنية أن تُوحّد قواها وتكوّن شراكة عالمية جديدة من أجل تصنيع أفريقيا في إطار الهدف ٩.

٣٠- وعقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أصبحت التوقعات المتعلقة بمسؤوليات اليونيدو ودورها ذات شعبتين:

(أ) يتوقع من اليونيدو أن تُطوّر وتوسّع حافظة شراكاتها وبرامجها على نطاق العالم من أجل تنفيذ الهدف ٩ وما يتصل به من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف يتحقق هذا من خلال تشجيع النمو والتوسع الجغرافي التدريجي للشركات القطرية الخاصة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. كما يُرتأى إقامة تحالفات استراتيجية للنهوض بالهدف ٩ وتحقيقه؛

(ب) سوف يلزم أن توفر اليونيدو منصة وخدمة حكوميتين دوليتين مناسبتين لرصد واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ٩ وغيره من أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالصناعة. ومع أن الاستعراضات الوطنية ستظل هي العمود الفقري لرصد التنمية العالمية، فسوف تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ استعراضات مواضيعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل إطلاع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، على ما أُحرز من تقدم وما يوجد من ثغرات إنمائية محتملة.

رابعاً - خطة العمل لدعم ورصد التقدم صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

٣١- تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراء متابعة واستعراض منتظمين لتنفيذ الخطة من خلال "إطار مُحكَم للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، يعمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي".^(٥)

٣٢- وستجرى متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وسوف توافق لجنة الأمم المتحدة الإحصائية على إطار تلك المؤشرات العالمية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ثم يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للولايات القائمة.

٣٣- وترتبي الخطة كذلك إنشاء شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وسيضطلع فيها "المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في الإشراف على هذه الشبكة، وسيعمل بشكل متسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتدى ذات الصلة، وفقاً لولاياتها القائمة".^(٦) وسوف يسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً بالتقرير العالمي السنوي للتنمية المستدامة، الذي تعده إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التقارير الإقليمية للتنمية المستدامة، التي تُعدها اللجان الاقتصادية الإقليمية.^(٧)

٣٤- ويُتوقع أن يُدعم هذا الجهد بما سيُجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى من استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، كما "ستدعمه اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمحافل الحكومية الدولية، التي ينبغي لها أن تجسّد تكامل أهداف التنمية المستدامة والصلات القائمة فيما بينها. وسوف تُشرك هذه الهيئات والمحافل جميع الجهات ذات المصلحة. وسوف يكون عملها، حيثما أمكن، رافداً لدورة أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومتوافقاً معها".^(٨) ومن خلال

(٥) A/RES/70/1، الفقرتان ٧٢ و٧٣.

(٦) A/RES/70/1، الفقرة ٨٢.

(٧) A/RES/70/1، الفقرة ٨٣. وقد أسهمت اليونيدو حتى الآن إسهاماً فعالاً في إعداد التقرير العالمي للتنمية المستدامة، مع قيامها بدور قيادي في إعداد الفصل المخصص للتصنيع واستدامة الاستهلاك والإنتاج. كما أسهمت اليونيدو في إعداد أول نموذج أولي للتقارير الإقليمية للتنمية المستدامة من خلال مساهمات مواضيعية مخصصة لهذا الغرض.

(٨) A/RES/70/1، الفقرة ٨٥.

هذه المنظومة المعززة واللامركزية من الصلات الرصدية والاستعراضية، يُتوخى أن تكون آلية الاستعراض العالمية التابعة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مجسّدة تماماً لما تنسم به خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ١٧ من طابع شمولي وعالمي.

٣٥- وفي سياق التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة، وخصوصاً صوب تحقيق الهدف ٩، تتمتع اليونيدو وأجهزتها المعنية بتقرير السياسات بموقع يؤهلها لأداء دور قيادي في أي آلية عالمية للمتابعة والاستعراض المواضيعيين. ويلزم أن يكون لأي آلية من هذا القبيل طابع حكومي دولي وأن تكون مسيرة كلياً من جانب الدول الأعضاء. كما ينبغي لها أن تربط أنشطة الاستعراض المواضيعي على صعيد الوكالات باعتبارات المنتدى السياسي الرفيع المستوى الخاصة بالعالمية والشمولية. كما سيوفر الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إرشادات أخرى بهذا الشأن في تقرير عن آليات المتابعة والاستعراض، يستند إلى الاستقصاء الجاري حالياً بين جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة.

٣٦- ولذلك، لعلّ الدول الأعضاء تؤدّ أن تنظر في خيارات لإنشاء آلية متابعة واستعراض مناسبة داخل اليونيدو بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ٩ منها، وفقاً للولايات التي أسندت إليها في إعلان ليما والإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ وخطة عام ٢٠٣٠. ومن أجل إجراء هذه المداولات، لعلّ الدول الأعضاء تؤدّ النظر في إنشاء فريق عامل مفتوح يعنى بطرائق عمل آلية المتابعة والاستعراض الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة في خطة ٢٠٣٠، وبالإطار المرجعي لتلك الآلية. ويفترض أن يقدم الفريق العامل تقريراً عن استنتاجاته إلى دورة المجلس الرابعة والأربعين.

خامساً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

٣٧- لعلّ المؤتمر يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وأن يقر انخراط اليونيدو في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخصوصاً الهدف ٩ وغيره من الأهداف المتعلقة بالصناعة. وإلى جانب ذلك، لعلّ المؤتمر يود أن يوفر إرشادات بشأن الإطار والترتيبات التحضيرية الأنسب لآلية المتابعة والاستعراض الخاصة بالهدف ٩ وغيره من الأهداف والغايات المتعلقة بالصناعة في خطة عام ٢٠٣٠.